الأخطاء الشائعة
في
ضوء الدرس النحوي

دراسة تحليلية نقدية أنموذجية

د. أحمد محمد توفيق السوداني
الأستاذ المشارك بجامعة الجوف وجامعة الأزهر الشريف
1435هـ-2014م

تصدير

الحمد لله وكفى وصلاة وسلاما على حبيبنا المصطفى خير من تعلم وخير من هدى صلاة وسلاما دائمين متلازمين إلى يوم الملتقى، وبعد.

فهذه إطلالة في :" الأخطاء الشائعة في إطار الدرس النحوي دراسة تحليلية نقدية أنموذجية " أعددتها لما وجدت من حديث لابن منظور في كتابه :" تهذيب الخواص " الذي أعاد به ترتيب كتاب درة الغواص للحريري، فالبحث يعد إضافة حقيقية لمكتبة اللغة العربية، لأن ابن منظور يعد من حاملي لواء العربية، في عصره، والحقيقة أن كتاب:" تهذيب الخواص من درة الغواص لابن منظور" ما هو إلا صورة مكررة من كتاب:" درة الغواص للحريري" وما حدث فيه من تغيير هو ترتيب وتنسيق وتنظيم برؤية ابن منظور حيث أعاده على صورة الترتيب المعجمي الذي تناوله في كتابه:" لسان العرب"، والكتاب تناول الأخطاء الشائعة التي يقع فيها المتحدث عامة ما بين تعدي الفعل بأداتي تعدية، أو إعادة ظرف دون احتياج، أو رفع منصوب، مما تحدثنا عنه بالتفصيل في التحليل والنقد.

والحقيقة أن البحث فرض طبيعة معينة من المنهج الدراسي حيث بدأت بتقدمة عن ابن منظور ومنهجه النحوي ثم بدراسة نماذج لمسائل بداتها بوضع عنوان يناسب المسألة العلمية، ثم نقل نص ابن منظور الذي يدل على مسألة الدراسة، ثم أقوم بتحليل النص وفقا لترتيبه، مما قد يوافق الترتيب من القديم للحديث، أو يختلف بعض الشيء، ثم أعرض مناقشة النص ثم عرضه على كتب النحو الحديثة، وقد ساعدني على ذلك من كتب النحو الحديثة: قرارات مجمع اللغة العربية، ومعجم أخطاء الكتاب لصلاح الدين الزعبلاوي، ومعجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة لمحمد العدناني، ومعجم فصاح العامية لهشام النحاس، إضافة إلى حواشي ابن بري، وابن ظفر، وشرح الشهاب الخفاجي على الدرة، وغيرها، وهذا كله وفق دراسة منهجية علمية تتناول الاستشهاد بآيات كتاب الله الكريم، وحديث المصطفى ﷺ وأقوال العرب شعرا نثرا مدعما كل هذا برؤيا خاصة من خلال الدراسة.

وقد جاء البحث عبارة عن فصلين، أولهما بعنوان: التعريف بابن منظور، ومنهجه العلمي في النحو، بصورة مقتضبة فتناولت فيه : اسمه ومولده ووفاته ، ثم انتقلت إلى منهجه العلمي في الأصول النحوية، ومنهجه في:" تهذيب الخواص"، ثم مقياس المسائل النحوية في مطلبين، الأول: في السماع، والقياس، والاستدلال، والتعليل، والثاني: تناولت فيه الشواهد النحوية، القرآن الكريم، الحديث النبوي الشريف، الشعر العربي، لغات العرب.

والفصل الثاني تناولت فيه نماذج من المسائل النحوية محللا وناقدا لها، والله تعالى أسأل التوفيق والسداد

د. أحمد محمد توفيق السوداني

الأستاذ المشارك بجامعة الجوف، وجامعة الأزهر الشريف

1434/11/18هـ

الفصل الأول: التعريف بابن منظور، ومنهجه العلمي في النحو

ويتألف من مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بابن منظور. المبحث الثاني : منهج ابن منظور في النحو

المبحث الأول: التعريف بابن منظور

اسمه ومولده ووفاته: محمد{بن جلال الدين} بن مكرم، جمال الدين الأنصاري، صاحب: لسان العرب، المشهور بـ:" ابن منظور"، ولد بمصر في المحرم سنة ثلاثين وستمائة، وتوفي بها سنة إحدى عشرة وسبعمائة.

علمه: تلقى ابن منظور العلم منذ صغره، وأخذ عن أبيه، وعلماء عصره، منهم: أبو الحسن بن المغير، ويوسف بن المخيلي، وابن الصابوني، وعبد الرحيم بن الطفيل، وابن الجميزي، ومرتضى بن حاتم العفيف، والجلال الدمياطي، وغيرهم، ودرس وحدث بالقاهرة، وخدم في ديوان الإنشاء بمصر، ثم ولي نظر طرابلس الغرب، وله شعر ونثر كثير، ومعرفة تامة بالنحو والصرف واللغة والتاريخ والكتابة، وكان صدرا رئيسا فاضلا في الأدب مليح الإنشاء.

مؤلفاته: ترك ابن منظور تراثا ضخما بلغ الخمسمائة مجلد، واشتهر باختصار كتب الأدب المطولة، ومنها: الأغاني، وزهر الآداب للحصري، واليتيمة للثعالبي، والذخيرة لابن بسام، كما أشتهر بالمطولات؛ ك:" لسان العرب، ومختار الأغاني في اثني عشر جزءا، ومختصر مفردات ابن البيطار، ونثار الأزهار في الليل والنهار ، وتهذيب الخواص من درة الغواص، للحريري، وهو ما يعنينا الآن، وأما شعره فله شعر رقيق، ذكره الصفدي وابن منظور[1].

المبحث الثاني: منهجه العلمي في النحو

أولا: منهج ابن منظور في كتابه:" تهذيب الخواص"

قال ابن منظور في وصف منهجه في وضع كتابه:" تهذيب الخواص" صنف الحريري كتابه درة الغواص في أوهام الخواص، ذكر عن جماعة من أهل الأدب أنهم وهموا في مواضع شاركوا العامة في لحنهم فيها ، وأتوا بما وضع من قدرهم، فأنف لهم ووضع هذا الكتاب لينبه على ما وقعوا فيه، ويحذر من يقف عليه ويتفهم معانيه.

غير أنه وضعه بغير تبويب، وسرده على غير ترتيب، فضاع المطالع واشتبهت عليه المطالع، وقد رتبته أنا على حروف المعجم؛ ليسهل الكشف منه عما استعجم، وسميته: تهذيب الخواص من درة الغواص"[2].

ثانيا: ابن منظور في مقياس الأصول النحوية:

وأكتب فيه: عن موقف ابن منظور من الأصول النحوية، في مطلبين:

المطلب الأول: السماع، القياس، الاستدلال، التعليل.

المطلب الثاني: الشواهد النحوية: القرآن الكريم، الحديث النبوي الشريف، الشعر العربي، لغات العرب".

وأستدل على كل هذا بمثال واحد من خلال المسائل النحوية التي تناولتها في الفصل الثاني من هذا البحث.

المطلب الأول: السماع، القياس، الاستدلال، التعليل.

أولا: موقف ابن منظور من السماع النحوي:

مادة:" سمع " في اللغة تعني: سمع لفلان أو إليه أو إلى حديثه سمعا وسماعا أصغى وأنصت، سمعه الكلام: أسمعه إياه، والسماع عند علماء العربية خلاف القياس، وهو ما يسمع من العرب فيستعمل ولكن لا يقاس عليه[3].

والسماع النحوي: مبدأ أساس من مبادئ الخلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون من مبادئهم لا بد من تكرار السماع حتى يتم التقعيد للمسألة "[4]، وهو من أهم ما قامت عليه المدرسة الكوفية غير أنهم لم يتشددوا فيه مثل صنيع البصريين، فهؤلاء إذا وجدوا تفعيلة شعرية غير منسوبة يقعدون عليها.

أما ابن منظور فالسماع عنده له دوره في الاستدلال على مسائله ورؤيته في النحو، حيث يستدل على قوله بالبيت، والبيتين، والثلاثة من الأبيات، إضافة إلى ما يستشهد به من النثر الفصيح من كتاب رب العالمين، أو الحديث النبوي الشريف[5]، ففي حذف الواو مع أسلوب التحذير، استدل على قوله بثلاثة أبيات شعرية، وحديث نبوي شريف، وأساليب عربية، فقال ابن منظور:" يقولون في التحذير: إياك الأسدَ، إياك الحسدَ، ووجه الكلام

إدخال الواو عليه؛ كما قال -عليه السلام-:[إياك ومصاحبة الكذاب، فإنه يقرب عليك البعيد، ويبعد عنك القريب]، وكما قال الشاعر:

فإياك والأمر الذي إن توسعتْ ∴ مواردُه ضاقتْ عليك المصادرُ

قال: وقد جوز إلغاء الواو عند تكرير لفظة: إياك؛ كما استغنى عن إظهار الفعل مع تكرير الاسم في مثل قولك: الطريقَ الطريقَ، وعليه قول الشاعر:

فإيّاك إيّاك المِرَاءَ فإنّه ∴ إلى الشَرّ دَعَّاءٌ وللشّرّ جالِبُ

وإن قلت: إياك أن تقرب الأسد، فالأجود أن تلحق به الواو؛ لأن: أن، مع الفعل بتأويل المصدر، فأشبه قولك: إياك ومقاربة الأسد، ويجوز إلغاء الواو فيه على أن تكون: أن وما بعدها من الفعل للتعليل، وتَبيِينِ سببِ التحذير، فكأنك قلت: أحذرك لأجل أن تقرب الأسد، وعليه قول الشاعر:

فبح بالسرائر في أهلها ∴ وإياك في غيرهم أن تبوحا".أهـ.

ثانيا: موقف ابن منظور من القياس النحوي:

القياس: هو تقدير الشيء على آخر، ورده إلى نظيره،[6].والقياس النحوي: مختلف في ماهيته، فابن الأنباري يرى أنه:" حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[7]، وأبو علي يرى: أنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء العرب"[8]، وابن عصفور:" علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تألف منها"[9].

وابن منظور تناول القياس وأفاض، انظر مثلا ما قاله في تهذيبه عند حديثه عن: تعدي الفعل بنفسه تارة وبمعدي تارة أخرى، وهو يصرح نصا على أن القياس يجيز قول أبي علي، وذلك بعد أن استدل بالوارد نثرا ونظما .

قال ابن منظور:" يقولون بعثت إليه بغلام، وأرسلت إليه هدية، فيخطئون فيهما؛ لأن العرب تقول فيما يتصرف بنفسه: بعثته، وأرسلته؛ كما قال تعالى:{ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا-المؤمنون:44 }، وتقول فيما يحمل: بعثت به، وأرسلت به؛ كما قال تعالى:{وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ-النمل:35}، وقد عيب على المتنبي قوله:

فآجرك الإله على عليل ∴ بعثت إلى المسيح به طبيباً

ومن تأول له فيه قال: أراد به أن العليل لاستحواذ العلة على جسمه وحسه قد التحق بحيز ما لا يتصرف بنفسه، فلهذا عدى الفعل إليه بحرف الجر؛ كما يعدى إلى ما لا حس له ولا عقل، قلت: وقد ذكر ابن جني في شرح ديوان المتنبي: أن أبا علي أجازه في الأمرين جميعا، قال: والقياس أيضا أن يجيزه."[10].أهـ\

ثالثا: الاستدلال وهو " طلب الدليل أو الشيء من جهة غيره"، ويعرف: بأنه تقرير ثبوت الأثر لإثبات المؤثر "[11].

وابن منظور كان يستدل على رؤياه بالأدلة المختلفة مستفيدا بالأدلة القياسية، والسماعية، والتعليلية، نثرا ونظما، وبقول النحويين وأرائهم، ومنه ما استدل به على رد الحريري في واو الثمانية.

قال ابن منظور:" ومن خصائص لغة العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد{التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ –التوبة:112}، وكما قال:{سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ-الكهف:22} ومن ذلك لما ذكر أبواب جهنم ذكرها بغير واو؛ لأنها سبعة، فقال:{حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا –الزمر:71}، ولما ذكر أبواب الجنة ألحق بها الواو؛ لكونها ثمانية، فقال سبحانه:{حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا –الزمر:73}، وتسمى هذه الواو واو الثمانية، قلت: الذي ذكر في كتب اللغة أنه يجوز أن تكون هذه الواو زائدة"[12].أهـ

رابعا: التعليل: وهو بيان علة الشيء، وفي المعجم الوسيط:" التعليل: تبيين علة الشيء وما يستدل به من العلة على المعلول ويسمى برهانا لميا"[13]، وهو أحد طرق الاستدلال على القواعد النحوية، ولم يهمله ابن منظور ففي تعليل كسر همزة الوصل وقطع ألف الوصل عند دخول " أل" عليها، حيث علل لتصويبه كسر لام التعريف، وحذف ألف الوصل؛ ورميه تسكين اللام مع قطع الهمزة بالوهم.

قال ابن منظور:" ومن أوهامهم أنهم إذا ألحقوا لام التعريف بالأسماء التي أولها ألف وصل، نحو: ابن وابنة واثنين، سَكَّنُوا لام التعريف، وقطعوا ألف الوصل، احتجاجا بقول ابن الخطيم:

إذا جاوزَ الإثنينِ سِرٌّ فإنَّه ∴ بِنَثٍّ وتكثِيرِ الوُشَاةِ قَمينُ

والصواب في ذلك: أن تسقط ألف الوصل، وتكسر لام التعريف، والعلة فيه: أنه لما دخل لام التعريف على هذه الأسماء صارت همزة الوصل حشوا والتقى في الكلمة ساكنان: لام التعريف، والحرف الساكن الذي بعد همزة الوصل، فلهذا وجب كسر لام التعريف، وبيت ابن الخطيم محمول على ضرورة الشعر، على أن المبرد ذكر أن الرواية:

إذا جاوز الخِلَّيْنِ سِرٌّ ∴ .....

وإن كان الأشهر الرواية الأولى، حتى إن بعضهم أشار إلى أنه عني بالاثنين الشفتين"[14]. أهـ

المطلب الثاني: الشواهد النحوية

القرآن الكريم، الحديث النبوي الشريف، الشعر العربي، لغات العرب"

أولا: شواهد القرآن الكريم: السماع: هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كتاب الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة ، نظما ونثرا[15].

أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا، أم شاذا"، وقد اجتمع الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا، ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه؛ كما لم يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو:{ استحوذ- المجادلة:19}، و{ يأبى-التوبة:32}، وما ذكر من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا يوجد فيه خلاف بين النحويين[16].

وابن منظور في تهذيبه لم ينس الاستشهاد بالقرآن الكريم، بقراءاته المختلفة،، ومن أبرزها لغة أكلوني البراغيث، حيث قال :" ووجه الكلام توحيد الفعل كما قال تعالى في المُثَنَّى: قال رجلان، وفي الجمع:{ إذا جاءك المنافقون –المنافقون: 1}، فأما قوله تعالى:{ وأسرّوا النجوى الذين ظلموا-الأنبياء:3 } فـ:" الذين " بدل من الضمير الذي في لفظة:(أسرّوا)، وقيل: بل موضعه نصب على الذم؛ أي: أعني الذين، فإن تأخر الفعل أُلحِقَ علامة التثنية والجمع، فقيل: الرجلان قاما، والرجال قاموا، ويكون الألف في قاما، والواو في قاموا، اسمين مضمرين"[17].أهـ

وأما الاستشهاد بالحديث النبوي، فإن كلامه ﷺ لم يستدل منه إلا بما ثبت أنه مروي عنه باللفظ، وذلك نادر [18]، وتناوله ابن منظور عند حديثه عن حذف الواو في أسلوب التحذير، وفيها يقول:" ووجه الكلام إدخال الواو عليه؛ كما قال -عليه السلام-:[إياك ومصاحبة الكذاب فإنه يقرب عليك البعيد ويبعد عنك القريب]"[19].أهـ.

وتناول الأثر في:" زيادة: من:" وقد ورد في الأثر: إذا اجتمعت الحرمتان طُرِحَت الصغرى للكبرى؛"[20].أهـ

وأما الشعر العربي الفصيح فاستشهد منه ابن منظور بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، غير أنني آخذ عليه الاستشهاد بقول المتنبي كثيرا، ولعل الأمر في ذلك يرجع إلى الحريري، فابن منظور مجرد ملخص للدرة، ومرتب لموادها، ومن هنا كان استشهاد ابن منظور تابعا للحريري، ومن أساليب ابن منظور في تهذيبه على سبيل المثال، ما قاله في حديثه حذف الواو مع أسلوب التحذير، حيث استشهد بأكثر من بيت شعري:" يقولون في التحذير: إياك الأسدَ، إياك الحسدَ، ووجه الكلام إدخال الواو عليه، وكما قال الشاعر:

فإياك والأمر الذي إن توسعتْ ∴ مواردُه ضاقتْ عليك المصادرُ

قال: وقد جوز إلغاء الواو عند تكرير لفظة: إياك؛ كما استغنى عن إظهار الفعل مع تكرير الاسم في مثل قولك: الطريقَ الطريقَ، وعليه قول الشاعر:

فإيّاك إيّاك المِرَاءَ فإنّه ∴ إلى الشَرّ دَعَّاءٌ وللشّرّ جالِبُ "[21].أهـ.

لغات العرب: ولما كانت لغات العرب كلها حجة[22] تناولها ابن منظور، وأخذ بحظ وافر في الاستشهاد بها على مسائل النحو، ومنها في زيادة:" أم"، يقول:" والمنقول من لغات العرب أن بعض أهل اليمن يزيدون: أم، في كلامهم، فيقولون: أم نحن نضرب الهام، أم نحن نطعم الطعام، وأخذوا في زيادة: أم، مأخذ زيادة معكوسها "[23].أهـ

***

الفصل الثاني: الأخطاء الشائعة في الدرس النحوي دراسة تحليلية نقدية أنموذجية

1-وقوع الضمير المتصل بعد:" إلا "

عقد ابن منظور مقارنة بين الضمير الواقع بعد: إلا، والضمير الواقع بعد: غير، وحكم مجيئه متصلا، مستشهدا بالوارد نثرا ونظما، فقال:" يقولون: جاءني القوم إلاك وإلاه، فيوقعون الضمير المتصل بعد: إلا؛ كما يوقع بعد: غير، في مثل قولك: جاء القوم غيرَك، فيوهمون كما وهم أبو الطيب في قوله{الخفيف }:

ليس إلاك يا عليُّ هُمَامٌ ∴ سيفُه دون عِرضِهِ مسلُولُ

والصواب أن لا يوقع بعد: إلا، إلا الضمير المنفصل كما قال الله-عز وجل-{ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ-يوسف:40}، والفرق هنا بين إلا وغير: أن الاسم الواقع بعد غير لا يقع أبدا إلا مجرورا بالإضافة، وضمير المجرور لا يكون إلا متصلا، ولهذا امتنع أن يفصل بينهما، وليس كذلك الاسم الواقع بعد إلا لأنه يقع إما منصوبا أو مرفوعا، وكلاهما يجوز أن يفصل بينه وبين العامل فيه، ولهذا جعل له ضميران متصل ومنفصل؛ إلا أنه لما اعترضت: إلا، في الكلام وفصلت بين العامل والمعمول أُوقِعَ بعدها الضمير المنفصل كما قال سبحانه في ضمير المنصوب:{ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ-الإسراء:67}، وأما ضمير المرفوع، فكقول عمرو بن معدي كرب{السريع}:

قد عَلِمَتْ سَلْمَى وجاراتُها ∴ ما قطَّر الفارِسَ إلاَّ أَنَا

وأما قول القائل{الكامل }:

فما نبالي إذا ما كنت جارتنا ∴ ألا يجاورنا إلاك ديار

فلم يأت في أشعار المتقدمين سواه، والنادر لا يعتد به ولا يقاس عليه"[24].أهـ

اتصال وانفصال الضمير:

حدد النحويون اتصال الضمير وانفصاله وجوبا وجوازا، وذكروا مواضع الامتناع طبقا لمفردات اللغة العربية وموادها اللغوية، واختلفوا في الواقع بعد:" إلا " فهل يقع الضمير بعدها متصلا؟، أو يقع منفصلا؟.

فالمتصل: هو الذي لا يصح وقوعه أول الكلام ولا بعد "إلا" في الاختيار، والمنفصل هو الذي يصح وقوعه أول الكلام وبعد "إلا" في الاختيار، وقد يخرج عن هذه القاعدة ما تحتاج إليه الضرائر الشعرية[25].

وحدد ابن منظور الضمير الواقع بعد: إلا، وقال إنه لا يكون إلا منفصلا، مستشهدا على ذلك بالنثر الفصيح:{ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ}، ثم راح يقسم أنواع الضمير مبينا ما يقع منها بعد: إلا، وما يقع بعد: غير.

الضمائر التي تقع بعد:" إلا ":

وقد حدد ابن مالك مواضع اتصال وانفصال الضمير ومواضع وقوع الضمير فقال:" يتعين انفصال الضمير إن حصر بإنما، أو رفع بمصدر مضاف إلى المنصوب، أو صفة جرت على غير صاحبها، أو أضمر العامل أو أخر، أو كان حرف نفي، أو فصله متبوع، أو ولي واو المصاحبة، أو إلا ، أو إما.."[26].

الضمير الواقع بعد:" غير ":
واختار ابن منظور تبعا للحريري أن وقوع الضمير المتصل بعد:" إلا " من أنوع الخطأ الذي يقع فيه النحويون، واعتبرا أن قول أبي الطيب المتنبي باتصال الضمير بإلا:

ليس إلاك يا علي هُمامُ ∴ سيفه دون عرضه مسلول

نوع من أنواع الوهم[27].
ويبين المبرد موضع ما يقع بعد:" غير"، قائلا:" إن كل موضع جاز أن تستثنى فيه بـ: إلا، جاز الاستثناء فيه بـ: غير، وغير اسم يقع على خلاف الذي يضاف إليه، ويدخله معنى الاستثناء، لمضارعته إلا، وكل موضع وقع الاسم فيه بعد: إلا، على ضرب من الإعراب كان ذلك حالاً في: غير، إلا أن يكون نعتاً، فيجري على المنعوت الذي قبلها، وذلك قولك: جاءني القوم غير زيد؛ لأنك كنت تقول: جاءني القوم إلا زيداً.
فأما الموضع الذي يرتفع فيه، فتقول: ما جاءني أحد غير زيد، على الوصف وعلى البدل، فالبدل كقولك: ما جاءني أحد إلا زيد، وتقول: لقيت القوم غير زيد، على النعت، إذا كان القوم على غير معهود، وعلى البدل، والوجه إذا لم يكن ما قبل غير نكرة محضة ألا يكون نعتاً"[28].
وقوله:" نوع من أنواع الوهم" يعني به: أنه خطأ، وأنا أقول: إن الأساليب العربية تكون فصيحة، وأفصح، وعامية، وقليلة، ونادرة، وشاذة، وكلها مقبولة لدى العرب، غير أنه يجب استعمال الأفصح ثم الفصيح...، وهكذا الاستعمال، وإذا لم يجد الشاعر غير الضرورة الشاذة كان له ذلك، وأبرز من هذا استعمالهم الإلحاق: يعني لفظة ليست في العربية لكنها تزاد بطريقة معينة حتى يتم إلحاقها ببناء آخر، والآن أتساءل: أليس الاستعمال الوارد عن العرب وإن كان شاذا أخف من هذا الإلحاق الذي قعد له الصرفيون قواعد قياسية؟ الإجابة بالطبع: بلى، فالأسلوب أو القياس الوارد عن العرب يعد قياسا متبعا واردا عن العرب.
ومع ذلك تناول ابن جني البيت، ثم أشار إلى أن شرحه سبق عند قول المتنبي{الرجز}:

لم تر من نادمت إلاكا ∴ لا لسوى ودك لي ذاكا

وعند شرحه قال:" إلاكا قبيح، لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، والوجه أن يقال: إلا إياك؛ لأن إلا ليست لها قوة الفعل... وهو شاذ لا يقال عليه"[29].
ومن هنا كان اتصال الضمير بإلا وإن كان شاذا فهو مقبول لدي، وفيه تفصيل أورده ابن مالك في شرحه للتسهيل، وأبو حيان في التذييل والتكميل، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان، وغيرها من كتب النحو المختلفة، وأورد أبو حيان قول من يقول بجوازه في النثر، فما بالك بالشعر إذن.
وأسوق إليك نصا من نصوص أبي حيان للاستدلال على أن هذا الأسلوب جائز، وإن كان خاصا بالضمائر التي تقع في موضع نصب، وهو خاص بالاضطرار أو الشعر خلافا لمن قال بجوازه في النثر.
قال أبو حيان:" وقوله : " وَلاَ يَلِي إِلاَّ اخْتِيَاراً " أي المتصل هو الَّذِي لا يلي:" إِلاَّ " فِي الاختيار بل يَلِيهِ فِي الاضطرار ، وأشار بِهَذَا إِلَى البيت الَّذِي ينشده النحاة:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جارتنا ∴ أَن لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ

وقوله:" اختياراً " قَدْ وجدنا من المتصل ما لا يلي:" إِلاَّ " لا فِي الاختيار وَلاَ فِي غيْرِ الاختِيَارِ ، وذَلِكَ الضمائرُ المرفوعةُ فلا يوجَدُ فِي كلامِهِمْ : ما قَامَ إلاتُ، أي: إلا أَنَا، ولا: ما قام إلاتَ ، أي: إِلاَّ أَنت ، ولا: ما قام إلانا، أي: إلا نحن لا فِي الاختيار ولا فِي الاضْطِرَارِ، وَكَذَلِكَ – أَيْضاً – الضمائرُ المجرورةُ لا يدخلُ عَلَيْهَا : " إلا " لا فِي الاختيار ولا فِي الاضطرار.
وأما الضمائرُ المنصوبة نحو : ألا يجاورنا إلاك ديار ، فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ مثْلَ هَذَا لا يجوز إلا فِي الشعر، وظاهر كلام غيرهم أَنَّهُ لا يختص بالشعر ، قال صاحب الواضح مستدلاً لقول الفراء أَنَّ : " إلا " مركبة من : " إِنَّ " ، و " لاَ" فخففت : "إِنَّ " وأدغمت النون فِي : " لا " الَّتِي للعطف ، فإذا جَاء بعدها منصوب فالنصب لإِنَّ أو غير منصوب ، فعَلَى العطف بلا.
قال : والدليلُ عَلَى أَنَّ الأَصْلُ لإِنَّ وَأَنَّهَا تعملُ عمَلَ الفعل هَاهُنَا قول العرب : قام القومُ إلاك ، وصَلُوا الكَافَ بإلا تغليباً لعمل إِنَّ فِي الأَصْلِ.
وقال بعضهم : قام القوم إلا أَنْتَ، فعطف بإلا وأبطل إِنَّ ؛ فَانْظُرْ لقول صاحب الواضح قول العرب : قام القوم إلاك ، فَلَوْ كَانَ هَذَا لاَ يجوزُ إِلاَّ فِي الشعر لما استدل به ولا أطلق أَنَّه قولُ العربِ[30].

****

مسألة في باب الفاعل

لغة أكلوني البراغيث

قال ابن منظور:" يقولون: قاما الرجلان، وقاموا الرجال، فيلحقون الفعل علامة التثنية والجمع، وما سمع ذلك إلا في لغة ضعيفة لم ينطق بها القرآن العزيز، ولا الحديث، ولا نقل عن الفصحاء، ووجه الكلام توحيد الفعل كما قال تعالى في المُثَنَّى: قال رجلان، وفي الجمع[31]:{ إذا جاءك المنافقون }.

فأما قوله تعالى[32]:{ وأسرّوا النجوى الذين ظلموا } فـــ:" الذين " بدل من الضمير الذي في لفظة: أسرّوا، وقيل: بل موضعه نصب على الذم؛ أي: أعني الذين، فإن تأخر الفعل أُلحِقَ علامة التثنية والجمع، فقيل: الرجلان قاما، والرجال قاموا، ويكون الألف في قاما، والواو في قاموا، اسمين مضمرين"[33].أهـ

لغة أكلوني البراغيث:

مسألة تحدث فيها النحويون جميعهم، واشتهرت بلغة:" أكلوني البراغيث ". وفيها ثلاثة تخريجات:

التخريج الأول: لغة بعض القبائل العربية، وهي لغة – بني الحارث، وأزد شنوءة، وطيء[34]-: التي تنطق بالضمير ظاهرا ثم تأتي بالاسم الظاهر بعده، فتجعل الضمير علامة للجمع، واحتُجَّ لجواز هذه اللغة بآيات من القرآن الكريم، وبطائفةٍ من أحاديث الرسول ﷺ وأقوال الصحابة، ومن الأحاديث التي احتج بها قوله ﷺ فيما رواه البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه –[35]:" يَتَعاقبُونَ فيكم مَلاَئكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهار " .

وهذا القول قال به الأخفش ومن تابعه: إن إظهار ضمير الجمع والتثنية في الفعل إذا تقدم جائز، وهي لغة بني الحارث، وقالوا: هو نحو: أكلوني البراغيث، كقوله تعالى:{ وأسرُّوا النَّجْوَى الذين ظَلَمُوا }.

وقال القرطبي:" الرفع على لغة من قال: أكلوني البراغيث، وهو حسن، قال الله تعالى[36]:{ ثم عموا وصموا كثير منهم }"[37].

وهذه لغة فاشية، ولها وَجْهٌ في القياس صحيح ، وعليها حمل قوله تعالى: { وأسرُّوا النَّجْوَى الذين ظَلَمُوا }، ومن الأحاديث التي احتج بها أيضا لهذه اللغة قوله ﷺ فيما رواه البخاري عن أم عطية رضي الله عنها قالت : سمعتُ رسول اللهﷺيقول:" تَخرُجُ العَوَاتقُ وذَوَاتُ الخُدُورِ والحُيَّضُ ، وَلْيَشْهَدْنَ الخيرَ ودعوةَ المؤمنين، وَيَعْتزِلْنَ الحُيَّضُ المُصَلَّى "[38]، فقوله: يَعْتزِلْنَ الحُيَّضُ، بلفظ الجمع على لغة أكلوني البراغيث، ويروى:: ويعتزلِ الحُيَّضُ، بالإفراد.

مجيء لغة أكلوني البراغيث في الشعر:

وقد جاءت هذه اللغةُ في الشعر كثيراً ، قال الفرزدقُ{الطويل}:

وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أبُوهُ وأُمُّهُ ∴ بحورانَ يَعْصِرْن السلِّيطَ أقَارِبُهْ

وقال أُحيةُ بنُ الجلاح{المتقارب}:

يَلُومُونَنِي في اشتِرَاءِ النَخِيـ ∴ ـــل أهلِي فَكُلُّهُم يعذلُ

وقال عبدُ اللهِ بنُ قيسٍ الرقيات{الطويل }:

تَولى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفسِهِ ∴ وَقَد أسلَمَاهُ مُبعَدٌ وحَمِيمُ

قال سيبويه:" واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قوْمُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة؛ كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة: قال الشاعر وهو الفرزدق – البيت"[39].

وتخريج هذه اللغة يكون كالآتي:

أولا: إعراب الضمائر المذكورة: ألف التثنية، واو الجماعة، نون النسوة، علامات تثنية أو جمع تؤذن أن الفاعل مثنى أو مجموع، والاسم الظاهر بعدها هو الفاعل.

ثانيا: أن تكون الواو أو الألف والنون ضمائر، وتعرب فاعلا، والاسم الظاهر بعدها بدلا منها، وهو وجه ذكره سيبويه – أيضا – ونسبه إلى يونس فيما قال:" وأما قوله- جل ثناؤه-{ وأسرُّوا النَّجْوَى الذين ظَلَمُوا }، فإنما يجئ

على البدل، وكأنه قال: انطلقوا، فقيل له: مَنْ؟ فقال: بنو فلان، فقوله- جل وعز-{ وأسرُّوا النَّجْوَى الذين ظَلَمُوا } على هذا فيما زعم يونس"[40].

ثالثا: أن يعرب الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا، والفعل قبله خبرا مقدما، على التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر[41]، وهو قول ذكره سيبويه ونسبه للخليل، فقال:" قال الخليل- رحمه الله- فإن ثنيت أو جمعت، فإن الأحسن أن تقول: مررت برجل قرشيان أبواه، ومررت برجل كهلون أصحابه تجعله اسما بمنزلة قولك: مررت برجل خز صفته، وقال الخليل- رحمه الله- من قال: أكلوني البراغيث، أجرى هذا على أوله، فقال: مررت برجل حسنين أبواه، ومررت بقوم قرشيين آباؤهم"[42].

الرد على ابن منظور ورأي المجمعيين في ذلك:

وبعد هذا العرض السابق لأقوال النحويين، والشواهد من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي الفصيح- فيما أثبتناه وما لم نثبته- حينما نجد ابن منظور يقول:" وما سمع ذلك إلا في لغة ضعيفة لم ينطق بها القرآن العزيز، ولا الحديث، ولا نقل عن الفصحاء، ووجه الكلام توحيد الفعل كما قال تعالى في المُثَنَّى: قال رجلان، وفي الجمع:{ إِذَا جَاءَكَ المُنَافِقُونَ -المنافقون: 1}[43].

نقول له الشواهد حجة عليك، وهناك لغة وإن كانت ضعيفة على حد قولك فلا يجوز إنكارها، والعجيب ان ابن منظور المحقق المدقق ينقل كلام الحريري دون تحقيق أو تدقيق، فينكر ما جاء في القرآن الكريم من أساليب تؤيد ذلك، ومن الحديث النبوي الشريف، ومن الشعر، ومن لغة العرب على كثرة ورود هذا[44].

وأنكر تبعا للحريري كونه مبتد[45]أ مؤخرا، وما قبله خبر عنه، أو فاعل والضمائر ليست ضمائر، ولكنها علامات تثنية وجمع، وذهب إلى أن الظاهر ينصب على البدلية، أو المفعولية، فأما قوله تعالى:{ وأسرُّوا النَّجْوَى الذين ظَلَمُوا }، فـــ:" الذين " بدل من الضمير الذي في لفظة: أسرّوا، وقيل: بل موضعه نصب على الذم؛ أي: أعني "[46].

وفي كتاب:" في اصول اللغة" الصادر عن مجمع اللغة العربية، أورد آيتين، وثلاثة أحاديث عن المصطفى ﷺ، وسبعة عشر بيتا، كلها لفحول الشعراء في عصر الاحتجاج تؤيد هذه اللغة، ثم قال:" وكثرة مجيء ذلك في شعر فحول البلغاء من المحدثين؛ يدل على أن هذه اللغة لم تكن مهجورة في الاستعمال ولا بعيدة من الفصاحة"[47].

***

- اختصاص تعدي صيغة الافتعال بالواو

قال ابن منظور:" يقولون: اجتمع فلان مع فلان، فيوهمون فيه، والصواب أن يقال: اجتمع فلانٌ و فلانٌ؛ لأن لفظة اجتمع على وزن افتعل، وهذا النوع من وجوه افتعل مثل: اختصم، واقتتل.

وما كان أيضاً على وزن: تفاعل مثل: تخاصم، وتجادل، يقتضي وقوع الفعل من أكثر من واحد، فمتى أسند الفعل منه إلى أحد الفاعلين لزم أن يعطف عليه الآخر بالواو لا غير، وإنما اختصت الواو بالدخول في هذا الموطن؛ لأن صيغة هذا الفعل تقتضي وقوع الفعل من اثنين فصاعداً، ومعنى الواو يدل على الاشتراك في الفعل- أيضاً- فلما تجانسا من هذا الوجه وتناسب معناهما استعملت الواو خاصة في هذا الموضع، ولم يجز استعمال لفظة مع فيه؛ لأن معناها: المصاحبة، وخاصيتها: أن تقع في الموطن الذي يجوز أن يقع الفعل فيه من واحد، و المراد بذكرها الإبانة عن المصاحبة التي لو لم تذكر لما عرفت.

وقد مثل النحويون في الفرق بينها وبين الواو، فقالوا في: جاء زيد وعمرو، كان إخبارا عن اشتراكهما في المجيء على احتمال أن يكونا جاءا في وقت واحد، أو سبق أحدهما، فإن قيل: جاء زيد مع عمرو، كان إخبارا عن مجيئهما متصاحبين، وبطل تجويز الاحتمالين الآخرين، فذكر لفظة " مع " ههنا أفاد إعلام المصاحبة، وقد استعملت حيث يجوز أن يقع الفعل فيه من واحد، فذكرها فيه خُلفٌ من القول، ولذلك لم يجز أن يقال: اجتمع زيد مع عمرو؛ كما لم يجز أن يقال: اصطحب زيد وعمرو معاً؛ للاستغناء عن لفظة: مع، بما دلت عليه صيغة الفعل.

قلت: وقد رد عليه الشيخ ابن بري – رحمه الله- فقال: لا يمتنع في قياس العربية أن يقال: اجتمع زيد مع عمرو، واختصم سعد مع بكر، بدليل جواز: اختصم زيد وعمرو، واستوى الماء والخشبة، وواو المفعول معه هي

بمعنى: مع، ومقدرة بها، فكما يجوز: استوى الماء والخشبة ، فكذلك يجوز: استوى الماء مع الخشبة، واستوى في هذا مثل: اختصم، أعني: في المساواة تكون بين اثنين فصاعدا؛ كقولهم: استوى الحر والعبد في هذا الأمر؛ كالاختصام، فإذا جاز في هذه الأفعال دخول واو المفعول معه، جاز فيها دخول: مع "[48].أهـ

تعدي صيغة:" التفاعل "

هذا موضوع أتناول فيه المتعدي من صيغة:" التفاعل، وأنقل فيه ما تحدث فيه القدماء وأقوم بالنقد والتحليل للأساليب بصورة استقرائية.

فمثال المتعدي قول ابن جني: تحاميت ما تحامت العرب، من ذلك [49]، وجاء في الأساس: ويقال احتميت منه وتحاميته، وفي مختار الصحاح: وتحاماه الناس أي توقوه واجتنبوه"، ومثال: تحامى، المتعدي بالحرف قول ابن جني: تحامياً من اجتماع الإعلالين [50].

القول في تعدية صيغة التفاعل:

الأصل في مفاعلة المشاركة إذا تعدت إلى مفعولين أن يتعدى صيغة التفاعل إلى واحد، فأنت تقول: نازعته الأمرَ؛ إذا جاذبته إياه، فتعدّيهِ إلى اثنين، فإذا قلت: تنازعوا الأمر، عدّيته إلى واحد، وفي الصحاح:" جاذبته الشيء إذا نازعته إياه.. والتجاذب التنازع".

فإذا تعدت مفاعلة المشاركة إلى واحد جاء التفاعل منها لازماً لا يتعدى، فأنت تقول: نازعت فلاناً، إذا خاصمته، فإذا قلت: تنازع القوم، إذا اختلفوا وتخاصموا، جئت به لازماً لا يتعدى إلى شيء، وفي المصباح:" نازعته في كذا منازعة ونزاعاً خاصمته، وتنازعا فيه وتنازع القوم اختلفوا ".

اسناد صيغة التفاعل إلى المصاحبة وبدونها:

جرى الكُتَّابُ في استعمال ما كان من أفعال المشاركة على: تفاعل، أن يسندوه إلى فاعل واحد، ثم يتبعوا الفاعل أداة المصاحبة، يقولون: تبارى فلان مع فلان، والأصل أن يقولوا: بارى فلان فلاناً، أو: تبارى فلان وفلان، بالعطف.

ذلك أن ما كان من أفعال المشاركة كتفاعل، لابد فيه من تعدد الفاعل، فإذا أسند الفعل إلى أحد فاعليه، فلابد من استيفاء الآخر بالعطف، ومن خصوص العطف بالواو إشراك الفاعلين في الحدث، ولا محل لإحلال أداة المصاحبة فيه محل العاطف، لأن الاشتراك في الحدث ها هنا يقتضي المصاحبة بطبيعة الحال، كما هو ظاهر في قولك: تبارى فلان وفلان.

فإذا كان الفعل مما يسند إلى واحد، وقد ذكر الفاعل، فإن العطف عليه بالواو يفيد مجرد إشراك المعطوف في الحدث، دون المصاحبة، كقولك: جاء زيد وخالد، فقد عنيت أن كلاً منهما قد جاء، فالعطف فيه قد أغنى عن إعادة العامل وهو الفعل، ولا يلزم من مجيئهما هذا أن يتصاحبا فيه، فإذا أردت المصاحبة فعلاً جئت بأداتها: مع؛ ليكون تسلط العامل على ما قبلها هو وقت تسلطه على ما بعدها فقلت: جاء زيد مع خالد، فأخبرت بمجيئهما معاً، ولو لم تأت بهذه الأداة لم تثبت المصاحبة، كما رأيت.

وإذا أسند الفعل إلى ضمير كما في قولك: زيد جاء، وأردت العطف على الضمير المرفوع، امتنع ذلك حتى تؤكد الضمير، فتقول: زيد جاء هو وخالد، وكذلك الأمر في: تفاعل، تقول: زيد تبارى هو وخالد؛ لأن عطف الظاهر على المضمر المرفوع ضعيف حتى يؤكد.

وتفيد ما تفيده: مع واو المعيّة، فإذا جاز العطف في الكلام جاز الوجهان: العطف والنصب على المفعول معه، تقول: جئت أنا وزيد، على العطف، كما تقول: جئت أنا وزيداً، بالنصب على المفعول معه، وإذا لم يجز العطف تعين النصب كقولك: جئت وزيداً، إذ يضعف العطف هنا لعدم تأكيد ضمير الرفع، فلا تقول: جئت وزيد.

ولا يعني جواز الوجهين هنا تطابق المعنيين فيهما، قال أبو البقاء الكفوي:" شرط باب المفعول معه أن يكون فعله لازماً، حتى يكون ما بعد الواو على تقدير العطف مرفوعاً فيكون العدول إلى النصب لكونه نصباً على المصاحبة، فإن العطف لا يدل إلا على أن ما بعد الواو شارك ما قبلها في ملابسة معنى العامل لكل منهما، والنصب كما يدل عليه يدل أيضاً على أن ملابسته لهما في زمان واحد[51]"

وقال السيوطي: "والفرق بينهما من جهة المعنى أن المعية يفهم منها الكون في حين واحد، دون العطف لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر"[52].

فإذا لم يسبق الفعل، كما في نحو قولك: كيف أنت وزيد؟، أو قولك: ما أنت وزيد؟، فقد أجاز كثرة النحاة الوجهين: الرفع والنصب، واختاروا الرفع. والتحقيق أنه لا اختيار في المسألة بينهما، فأنت إذا أتيت بالرفع فقلت: ما أنت وزيد، فأنت تسأل عن المخاطب وعن زيد، وإذا أتيت بالنصب فقلت: ما أنت وزيداً، فأنت تسأل عن صلة ما بينهما، ففي مثل قولهم: كيف أنت وقصعةً من ثريد؟، لا وجه فيه إلا النصب، لأنك إنما تسأل عما بين المخاطب وهذه القصعة، لا عن المخاطب وعن القصعة، خلافاً لمن أجاز فيه الوجهين، بل اختار الرفع.

قال الرضي في شرح الكافية: "الأولى أن يقال: إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب، وإلا فلا"[53].

أداة المصاحبة وأفعال المشاركة

انظر إلى ما جاء في شرح درة الغواص لأحمد شهاب الدين الخفاجي، وبحر العوّام للشيخ محمد بن إبراهيم المعروف بابن الحنبلي الحلبي، في الرد على ما ذهب إليه أبو محمد القاسم الحريري في كتابه درّة الغواص، من قوله:" في الحواشي لا يمتنع في قياس العربية أن يقال: اجتمع زيد مع عمرو، واختصم جعفر مع بكر، بدليل جواز: اختصم زيد وعمرا، واستوى الماء والخشبة، وواو المفعول معه بمعنى مع ومقدرة بها، فكما يجوز: استوى الماء والخشبة، كذلك يجوز: استوى الماء مع الخشبة، واستوى في هذا مثل: اختصم، فإن المساواة تكون بين اثنين فصاعدا كالاختصام، فإذا جاز في هذه الأفعال دخول واو المفعول معه جاز دخول مع، كقولهم: استوى الحر والعبد في هذا الأمر، وقال ابن مالك في التسهيل: تختص الواو بعطف ما لا يستغني، قال ابن عقيل في شرحه: نحو هذا زيد وعمرو وبكر نجباء، وسواء عبد الله وبشر.

وأجاز الكسائي في: ظننت عبد الله وزيدا مختصمين، ثم والفاء وأو، وأوجب البصريون والفراء الواو، وقال الفراء: رأيت أنه دخل عليه أنه يقول: اختصم عبد الله فزيد، وهذا مؤيد لما ذكره المحشي، وأورد على قوله: تنفرد به الواو أم المتصلة في: سواء علي أقمت أم قعدت"[54].

وهذا ما قاله ابن مالك في التسهيل في باب عطف النسق، وفي شرحه يقول:" ونبهت بقولي بعدم الاستغناء عنها في عطف ما لا يستغني عنه على أنه لا يقوم مقام الواو غيرها، في نحو: اختصم زيد وعمرو"[55].

القول في إسناد أفعال المشاركة إلى فاعل واحد، والاستغناء بالمصاحبة عن العطف:

ويتبين مما تقدم أن ابن منظور وهو تابع فيه لما قاله الحريري في درته: قد استمسك بمنطق النحو ولم يتزحزح عن الأصل أو يأبه لاستعمال الفصحاء أو نص المعاجم كقول الجوهري:" وجامعه على أمر كذا اجتمع معه".

ولم يفت ابن بري، وقد انتصر للحريري على ابن الخشاب واستفرغ في ذلك وسعه وبذل طوقه، أن يتعقب الحريري نفسه في كثير مما عاب به كلام الخاصة في: درة الغوّاص.

ومما أخذه ابن بري على الحريري إنكاره: اجتمع فلان مع فلان، فقد جاء في:" بحر العوّام" للشيخ محمد بن إبراهيم ابن الحنبلي الحلبي: "ومن ذلك قولهم اجتمع فلان مع فلان، وصوّب الحريري أن يقال اجتمع فلان وفلان، دون أن يقال ذلك... وقد تعقبه ابن بري فقال: لا يمتنع في قياس العربية أن يقال اجتمع زيد مع عمرو واختصم جعفر مع بكر، بدليل جواز اختصم زيد وعمراً، واستوى الماء والخشبة، و واو المفعول معه بمعنى مع مقدّرة بها، فكما يجوز: استوى الماء والخشبة، بنصب: الخشبة؛ كذلك يجوز: استوى الماء مع الخشبة، هذا كلامه..".

وجاء نحو من ذلك في شرح درّة الغواص لأحمد شهاب الدين الخفاجي: "في الحواشي لا يمتنع في قياس العربية أن يقال: اجتمع زيد مع عمرو واختصم مع بكر، بدليل جواز اختصم زيد وعمراً واستوى الماء والخشبة.. فكما يجوز استوى الماء والخشبة كذلك يجوز استوى الماء مع الخشبة، واستوى في هذا مثل اختصم فإن المساواة تكون بين اثنين فصاعداً كالاختصام، فإذا جاز في هذه الأفعال دخول واو المفعول معه جاز دخول: مع، كقوله: استوى الحر والعبد في هذا الأمر"

فأنت ترى أن ابن برّي أجاز أن يكون: استوى، في المثَل من أفعال المشاركة كتساوى، وما دام النحاة قد أتوا بواو المصاحبة بعد: استوى، وهو عند ابن برّي من أفعال المشاركة، فقد صح أن يؤتى بمع؛ لأنها في منزلة واو المصاحبة، وجاز قولك: استوى الماء مع الخشبة، بمعنى تساويا في العلو، وجاز قياساً عليه اختصم فلان مع فلان وما كان في حكمه كقولك: تخاصمت مع صالح وتشاجرت مع خالد، وهو الدائر على ألسنة الكتاب في هذا العصر.

ولكن إذا صح قولك: اختصم فلان وفلان، واتحد فلان وفلان، وكان هذا هو الأصل في أفعال المشاركة، فما الذي حمل الكتاب أن يؤثروا عليه بالسليقة: اختصم فلان مع فلان، واتحد فلان مع فلان، فتجري به أقلامهم بغير عنان؟ فهل ثمة حاجة في التعبير قد استدرجت كتاب العصر إلى استعمال: مع في هذا الموضع واقتادهم إليه؟

فقد استقر بما ذكرنا أن التصرف في أفعال المشاركة على الوجه المذكور لا ينقض أصلاً ولا تأباه طرائق العربية، فقد جاء: اتفق معه، واجتمع معه، في نصوص المعاجم، وتلاقوا معه، والتقوا معه، واتحدوا معه، وانتظم معه، وأمثاله في كلام الفصحاء.

وقد صح هذا عند المحققين من الأئمة إذ لم يتعقبوا هذا التصرف على قائله، ولا ردوه إلى الشذوذ، أو قالوا بتوهين ما جاء على مثاله، بل وجدوا فيه وجهاً صالحاً ومذهباً متقبلاً، كما فعل ابن بري وسواه، وقد أدرك به الكتاب حاجتهم في التعبير، ولو خفي عليهم ما حكينا وفسرنا من أمره.

وإذا التمسنا أمثال هذا التصرف في كلام الأئمة المتقدمين وتتبعتها في مصنفاتهم، هدتك إلى نفسها ودلتك على سر استعمالها، وكلها في هذا الباب شرع واحد، وما يتوجه على أحدها يتوجه على الآخر.

وأقول: ويؤيد رد ابن منظور والحريري فيما زعماه ما وجدته في معجم الأخطاء الشائعة من قوله:"... وهذا يجيز لنا أن نأتي بأحد حرفي الجر: إلى والباء، بعد الفعل: اجتمع، واستعمل البديع في رسائله الظرف مع، فقال: وقديما كنت أسمع بحديثك فيعجبني الالتقاء بك، والاجتماع معك، وأنكره الحريري في درة الغواص، وأعتقد أن الحريري قد أخطأ؛ لأن المطرزي قد أجازه في: كتابه المغرب في ترتيب المعرب، أما المعاجم الأخرى فلم تأت على ذكره إنكارا ولا إجازة، وفي اللسان والتاج: اجتمع معه على الأمر: مالأه عليه، أي: ساعده وشايعه، واجتمعوا على مطر الوسمي؛ أي: انتظروا خصبه وكلأه"[56].

---

[1] - ينظر الوافي بالوفيات: 55/5، وتهذيب الخواص: 30.

[2] - تهذيب الغواص: 65، 66

[3] - ينظر المعجم الوسيط مادة:" سمع ".

[4] - المخصص لابن سيده: 200/5، 201، ط. دار إحياء التراث العربي وآراء الكسائي النحوية والصرفية في كتاب المخصص لابن سيده، جمعا ودراسة، 7، بحث باسمنا، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد السابع والعشرون، الجزء التاسع، ط ثانية2008م.

[5] - تهذيب الخواص: 219، 220، وينظر: درة الغواص:28، 29

[6] - المعجم الوسيط: مادة:" قيس ".

[7] - الإصباح في شرح الاقتراح: 175

[8] - التكملة لأبي علي الفارسي: 163.

[9] - المقرب: 45/1

[10] - تهذيب الخواص: 81، 82، 166، 167 وينظر: درة الغواص:27

[11] - الكليات للكفوي:114، 294

[12] -تهذيب الخواص: 226، 227، وينظر: درر الغواص: 31

[13] - المعجم الوسيط مادة:" علل ".

[14] -تهذيب الخواص: 184، 185، وينظر: درة الغواص:256، 257

[15] - الإصباح في شرح الاقتراح: 67

[16] - السابق نفسه: 68.

[17] - تهذيب الغواص: 183، وينظر: درة الغواص: 145

[18] - الإصباح في شرح الاقتراح:74

[19] - تهذيب الخواص: 219، 220، وينظر: درة الغواص:28، 29

[20] - تهذيب الخواص: 122، ويراجع ص: 125، وينظر: درة الغواص:57

[21] - تهذيب الخواص: 219، 220، وينظر: درة الغواص:28، 29
[22] - الخصائص:5/2
[23] - تهذيب الخواص: 189.
[24] - تهذيب الخواص: 218، وينظر: درة الغواص: 147-148
[25] - توضيح المقاصد للمرادي: 359/1، 360 تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، ط. دار الفكر، أولى، 2008م.
[26] - شرح التسهيل لابن مالك: 147، 148
[27] - درة الغواص: 147
[28] - المقتضب للمبرد: 4/ 422
[29] - الفسر: 628/2.
[30] -التذييل والتكميل : 2/ 233 ، 234، ابن يعيش 3/ 101 .
[31] من الآية: 1 من سورة المنافقون.
[32] - من الآية: 3 من سورة الأنبياء.
[33] - تهذيب الغواص: 183، وينظر: درة الغواص: 145
[34] - ينظر أوضح المسالك:98/2، ط. دار الجيل، خامسة، 1979م
[35] - حديث شريف، وهو في البخاري الباب(23-33) من كتاب التوحيد، وانظره في شواهد التوضيح: 192.
[36] - من الآية: 71 من سورة المائدة
[37] - الجامع لأحكام القرآن الكريم للقرطبي:175/14.تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط. مؤسسة الرسالة، أولى: 2006م.
[38] - عمدة القاري : 212/3
[39] - الكتاب:40/2
[40] - الكتاب: 2/ 41
[41] - انظر هذه الأوجه بالتفصيل في : تمهيد القواعد: 1597-1599.
[42] - الكتاب: 2/ 41
[43] - تهذيب الغواص: 183، وينظر: درة الغواص: 145
[44] -شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح :192، 193؛ لابن مالك
[45]
[46] - تهذيب الغواص: 183، وينظر: درة الغواص: 145
[47] - انظر في أصول اللغة: 209/2-213
[48] - تهذيب الخواص: 148 ، وينظر درة الغواص: 34، 35
[49] - الخصائص: 103/1
[50] - الخصائص: 1/ 397.
[51] - الكليات للكفوي: صـ 1017.
[52] - همع الهوامع للسيوطي: 1/ 222
[53] - شرح الرضي على الكافية:522/1.
[54] - شرح درة الغواص للخفاجي:152، 153، وانظر ما قاله ابن مالك في شرح التسهيل:347/3، 348
[55] - شرح التسهيل لابن مالك:350/3.
[56] - معجم الأخطاء الشائعة:56، 57 لمحمد العدناني.